قفزت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق خلال السنوات الأخيرة

358 مليار ريال حجم القروض الاستهلاكية في السعودية

الرياض - «العربية نت»: قفزت القروض الاستهلاكية في السعودية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 358.2 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من العام الماضي 2014، مرتفعة بقيمة 23.3 مليار ريال. وبنسبة 7 في المئة خلال عام (الربع الثالث 2013)، فيما ارتفعت بنسبة 1%، وقيمة 4.3 مليار ريال مقارنة بالربع الثاني من عام 2014 نفسه. ووفقا لتحليل وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة «الاقتصادية»، فقد تضاعفت القروض الاستهلاكية 32 مرة خلال 17 عاما، مرتفعة بأكثر من 3100%، وقيمة 345 مليار ريال، عن مستوياتها في عام 1998، البالغة 11.2 مليار ريال.

تضاعفت القروض الاستهلاكية في السعودية أكثر من تسعة آلاف مرة خلال 16 عاما، لتبلغ 333.75 مليار ريال بنهاية الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بنحو تسعة مليارات عام 1998، بفارق 324.7 مليار ريال، ونسبة ارتفاع تقارب 3600 في المئة، نقلا عن صحيفة «الاقتصادية».

وتشمل القروض الاستهلاكية ثلاثة أقسام رئيسية بخلاف قروض بطاقات الائتمان، وهي قروض لشراء السيارات والمعدات، وقروض لترميم وتأثيث وتحسين عقارات، إضافة إلى بند القروض الاستهلاكية الأخرى.

شراء السيارات وترميم العقارات وشراء السلع والأجهزة المختلفة أبرز أغراض الاقتراض

السعوديون يقترضون لأغراض عديدة أبرزها بناء وترميم العقارات

وشكلت القروض بغرض شراء سيارات أو معدات نحو 20% من إجمالي القروض الاستهلاكية في السعودية بنهاية الربع الثالث من العام الماضي، بقيمة 70.2 مليار ريال، فيما مثلت القروض بغرض ترميم وتأثيث وتحسين عقارات 10% من على الجانب الآخر، شكلت القروض عن طريق بطاقات الائتمان 3% من إجمالي القروض الاستهلاكية بنهاية الربع الثالث 2014، بقيمة 9.8 مليار ريال.

وجاءت القفزة خلال الربع الثالث 2014، مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه، نتيجة لارتفاع القروض لشراء السيارات، حيث بلغت 70.2 مليار ريال بنهاية الربع الثالث 2014، مقابل نحو 68 مليار ريال في الربع الثاني 2014، بزيادة 2.2 مليار ريال، ونسبة ارتفاع 3%.

كما ارتفعت القروض الاستهلاكية تحت بند «أخرى» إلى 240.7 مليار ريال بنهاية الربع الثالث 2014، مقابل 238.6 مليار ريال في الربع الثاني من العام نفسه، بزيادة 2.1 مليار ريال، ونسبة ارتفاع 1%.

أما بطاقات الائتمان فارتفعت إلى 9.8 مليار ريال بنهاية الربع الثالث 2014، مقابل 9.5 مليار ريال في الربع الثاني من العام نفسه، بزيادة 298 مليون ريال، ونسبة ارتفاع 3 في المئة.

القروض عن طريق بطاقات الائتمان بلغت 3 % من الإجمالي بنهاية الربع الثالث لعام 2014 بقيمة 9.8 مليارات ريال

إجمالي القروض، بقيمة تقارب 37.5 مليار ريال، أما نصيب الأسد من القروض فاستحوذ عليه بند القروض الاستهلاكية الأخرى 67% من القروض، بقيمة 240.7 مليار ريال، ويشمل هذا القسم بالطبع القروض التي يتم استهلاكها لشراء سلع استهلاكية وخلافه.

تتوفر على 4.940 تريليونات قدم مكعب

الجزائر الرابعة عالمياً من حيث احتياطات الغاز الصخري

الجزائر - «إيلاف»: أوضحت وزارة الطاقة الجزائرية في تقرير لها، أن الشركة الجزائرية للمحروقات (سونطراك) أجرت دراسة مع شركات نفطية دولية خلصت من خلالها الى ان الجزائر تتوفر على 4ر940 تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الصخري من بينها 740 تريليون قدم مكعب قابلة للاستخراج اي نسبة 15 في المئة من الاجمالي.

وقال مصدر مقرب من المجمع البترولي الوطني، السبت، لوكالة الأنباء الجزائرية، إن الجزائر تتوفر على 4.940 تريليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الصخري، 740 تريليون قدم مكعب منها قابلة للاستخراج بنسبة 15 بالمائة، حسب تقديرات أنجزتها الشركة الوطنية للمحروقات «سونطراك» مع شركات نفطية دولية على خمس احواض صحراوية.

وتم حساب الاحتياطات القابلة للاستخراج في أحواض احنات وتيميمون وموبدير وإيليزي وبركين.

وبنسبة 15 بالمائة من قابلية الاستخراج، تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عالميا فيما يخص الموارد القابلة للاستخراج تقنيا بعد الولايات المتحدة (بنسبة تتراوح بين 20 و50 بالمائة) والصين والأرجنتين، حسب توضيحات المصدر، الذي استند الى تقرير صدر سنة 2013 حول الغاز الصخري عن الوكالة الدولية للطاقة.

أما الاحتياطات السائلة (بترول وغاز مكثف) في الأحواض الخمسة المذكورة، فتبلغ 248 مليار برميل.

وأضاف المصدر انه تم وضع هذه التقديرات الخاصة بالمحروقات غير التقليدية بفضل مخطط عمل لتقييم الغاز الصخري شرع فيه سنة 2009 ويمتد الى غاية 2018.

وقد تم إنجاز الدراسات حول مخزون الغاز الصخري تنفيذ عمليات الصدع بمساعدة شركات خدمات أميركية.

وقد عملت «سونطراك» سنة 2009 على توثيق قاعدة بياناتها الخاصة بالغاز الصخري، من خلال اقتناء بيانات إضافية ساعدتها في تعزيز الحجم القائم في المساحات المستهدفة.

وشرعت سونطراك منذ سنة 2011 في عملية تقييم واسعة لمخزون الغاز الصخري في الأحواض الصحراوية، لتحديد المناطق المناسبة لإقامة مشاريع نموذجية.

وانطلاقا من سنة 2013، انتقل المجمع الى مرحلة أخرى، وهي مرحلة حفر الآبار النموذجية، للتعرف على قدرات الانتاج ونمط الصدع، الذي ينبغي القيام به وإعداد التقييم الاقتصادي للمشروع.

وأضاف المصدر لوكالة الأنباء الجزائرية، أن «سوناطراك» أبقت خلال هذه المرحلة على إنجاز ثلاثة عمليات حفر أفقية في حوض احنات بالتعاون مع ثلاثة شركات خدمات، مع العلم أنها استعانت بخدمات الشركة الأولى لحفر البئر الأول المنجز وكانت ستستعين بشركة أخرى لحفر البئر الثاني.

وكان من المقرر أن تنتهي أشغال المشروع النموذجي لأحنيت نهاية 2015 ، حسبما أكده المجمع، الذي سجل في هذه المرحلة من مخطط العمل إنجاز بئرين نموذجيين بالشراكة ابتداء من 2016 وإلى غاية 2020 على مستوى حوضي بركين وشمال تيميمون.

الجزائر شهدت احتجاجات عديدة خلال الفترة الأخيرة ضد مشروع استغلال الغاز الصخري

إحتجاجات

إلى ذلك، شهدت الجزائر السبت احتجاجات جديدة ضد مشروع استغلال الغاز الصخري (الشيست) وذلك بعد اربعة ايام من تدخل للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في هذا الملف الحساس، بحسب ما اوردت وكالة الانباء الجزائرية الحكومية.

وتعتزم الجزائر الاستثمار بكثافة في الغاز الصخري لتعويض نقص العائدات النفطية، لكن هناك معارضة من السكان القريبين من مواقع الاستغلال والقلقين من آثار هذه الاستثمارات على البيئة.

ووقعت اهم الاحتجاجات في منطقة عين صالح بولاية تمنراست (2000 كلم جنوب العاصمة) حيث تظاهر المحتجون عبر شوارع المدينة قبل التجمع امام دائرة المدينة.

وكان وزير الطاقة يوسف اليوسفي والمدير العام للشرطة الوطنية زارا هذه المدينة التي تشهد مواقع قريبة منها عمليات تنقيب، وهدفت الزيارة لتهدئة السكان الذين ينظمون احتجاجات منذ اكثر من شهر.

كما نظمت تظاهرة احتجاج في ورقلة (800 كلم جنوب شرق العاصمة) قرب حقل سيدي مسعود النفطي، وتظاهرة اخرى في متليلي (600 كلم جنوب العاصمة) قرب حقل الغاز حسي الرمل.

وكان الرئيس الجزائري اكد الثلاثاء الماضي ان عمليات التنقيب التجريبية النموذجية ستنتهي في اقرب الاجال لكن الاستغلال ليس مدرجا حتى الان على جدول الاعمال.

وقال بوتفليقة انه اذا تبين ان استغلال هذه الموارد الوطنية الجديدة من المحروقات ضروري للامن الطاقوي للبلاد على الامد البعيد، فانه يتعين على الحكومة ان تحرص بحزم على احترام صحة السكان والبيئة.

تجار الدولار بمصر يتوقعون إجراءات قاسية من البنك المركزي

القاهرة - «العربية نت»: فيما يواصل الجنيه المصري رحلة الهبوط والتراجعات القاسية مقابل الدولار، توقع عاملون في القطاع المصرفي أن تشهد الأيام المقبلة إجراءات مكثفة من قبل البنك المركزي المصري ، لمواجهة السوق السوداء التي شهدت انتشارا ورواجا كبيرا خلال الأيام الماضية.

وفي السوق الرسمي، واصل الجنيه المصري هبوطه الحاد مقابل الدولار خلال تعاملات أمس الأول الأحد، ليصل سعر صرف الدولار إلى 7.51 جنيه، وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن البنك المركزي، ومنخفضا من نحو 7.14 جنيه قبل أسبوعين، ليفقد الجنيه مقابل الدولار نحو 5.2% من قيمته.

وفي السوق السوداء، وبسبب المضاربات العنيفة، ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه إلى نحو 7.85 جنيه خلال تعاملات أمس، فيما وصل في بعض المناطق إلى نحو 7.95 جنيه، وذلك وفقا لعاملين بشركات صرافة.

وقال تاجر عملة، طلب عدم ذكر اسمه، إن إجراءات البنك المركزي وصمته ومواصلته خفضت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، ما دفع كبار التجار والمضاربين خلال الأيام الماضية إلى عدم الاحتفاظ بأي كميات من الدولارات يتم تجميعها من السوق، ويتم التعامل في الوقت الحالي بآلية البيع قبل الشراء.

وأوضح في تصريحات خاصة لـ«العربية. نت» أن هناك قلقا كبيرا في أوساط كبار التجار والمضاربين من الإجراءات المنتظرة والمتوقعة من البنك المركزي المصري الذي يواصل تخفيض قيمة العملة المحلية، وهو ما دفع بعضهم إلى تقليص نشاطه خلال اليومين الماضيين، خاصة في ظل تصريحات مسؤولين مصرفيين بأن البنك المركزي المصري لن يواصل سياسة خفض قيمة العملة المحلية خوفا من ارتفاع معدلات التضخم في جميع أسعار السلع.

ورغم العطاءات الدولارية التي يطرحها البنك المركزي المصري بشكل دوري أسبوعي منذ ديسمبر 2012، وإيقافه لأكثر من شركة صرافة بسبب التلاعب في سوق الصرف، لكن هذه الإجراءات لم تنجح في تحجيم سوق التعاملات غير الرسمية، ولم تحد من نشاط المضاربات على العملة الصعبة.

ويطرح البنك المركزي منذ تطبيق هذه الآلية 3 عطاءات أسبوعية بشكل منتظم، بجانب عطاءات استثنائية حال تراجع قيمة العملة المصرية مقابل الدولار بسبب نقص الكميات المطروحة منه في السوق الرسمي.

وقال محمود عبدالله، مدير تنفيذي بإحدى شركات الصرافة بمحافظة الجيزة، إن هناك استقرارا نسبيا في سوق الصرف خلال التعاملات الأخيرة، مع استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بسبب شح الكميات المعروضة منه، واعتماد شركات الصرافة على تجميع الدولار من السوق المحلي فقط.

وأوضح أن البديل الوحيد للقضاء على السوق السوداء هو توفير الدولار وزيادة حجم المعروض منه، سواء في السوق الرسمي أو غير الرسمي، لأن الباب سيظل مفتوحا أمام التجار والمضاربين حال استمرار شح العملة الصعبة في السوق، واستمرار إقبال الشركات والمستوردين على السوق غير الرسمي لتوفير مستلزماتهم من العملة الصعبة.

نشاط المصانع في الصين يسجل انكماشاً للشهر الثاني

بكين - «وكالات»: سجل نشاط للمصانع في الصين انكماشا للشهر الثاني على التوالي في يناير، حيث وصل مؤشر مديري المشتريات الصادر عن بنك HSBC إلى 49.7 نقطة بعد أن بلغ 49.6 في ديسمبر الماضي، يأتي ذلك بعد أن أشارت القراءة الرسمية أيضا إلى أول انكماش في قطاع التصنيع منذ أكثر من عامين.

من جهته، قال بنك HSBC إن الطلب في قطاع التصنيع يبقى ضعيفا، موضحا أن على الحكومة اتخاذ إجراءات مالية ونقدية ميسرة من أجل تجنب تباطؤ حاد في نمو الإقتصاد، علما أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم تباطأ في العالم الماضي مسجلا أسوأ قراءة منذ عام 1990.

أثينا تطلب من أوروبا اقتراح اتفاق جديد حول الدين

لندن - «فرانس برس»: وصل وزير المال اليوناني يانيس فاروفاكيس، أمس الاثنين، إلى لندن في إطار جولة أوروبية تقوم بها أثينا لإقناع شركائها بمنح السلطات الجديدة مزيدا من الوقت بهدف اقتراح حل لمشكلة الدين.

من جهته قام رئيس الوزراء اليوناني الجديد الكسيس تسيبراس أمس أيضا بزيارة جزيرة قبرص المتوسطية التي حصلت بدورها على خطة مساعدة دولية مقابل تدابير تقشف حازمة تهدف إلى إنقاذها من الإفلاس.

وقال فاروفاكيس في باريس: "سيكون منطقيا جدا أن نأمل بالحصول على عقد جديد بين اليونان وكل الدول الأوروبية في موعد أقصاه شهر مايو"، وذلك قبل أن يتوجه إلى العاصمة البريطانية التي ينتقل منها الثلاثاء إلى روما على أن يزور ألمانيا في موعد لاحق لم يحدد بعد.

وأضاف "في المرحلة الحالية لن نطلب قروضا جديدة" من الجهات الدائنة في وقت تتطلع أوروبا بأسرها بحذر إلى الخطوات الأولى للحكومة اليونانية على خلفية وعدها بوضع حد لسياسة التقشف.

واعتبر الرئيس الأميركي باراك أوباما في مقابلة بثتها شبكة "سي ان ان" يوم أمس الأحد انه "لا يمكن الاستمرار في استنزاف دول تشهد تنازما"، وذلك تعليقا على الأزمة في اليونان. ومع الزاره بان ثمة "حاجة ملحة" لدى اليونان لإجراء إصلاحات، لاحظ أوباما أن "من الصعوبة بمكان البدء بهذه التغييرات إذا كان مستوى معيشة الناس قد تراجع بنسبة 25 في المئة. على المدى البعيد، فإن النظام السياسي والمجتمع لا يمكنهما تحمل ذلك".

وأوضح الوزير اليوناني ان بلاده ستحتاج "إلى بعض الوقت" لشرح موقف الحكومة لمختلف شركاء اثينا، آملا "بطرح اقتراحاتنا المفصلة قبل نهاية هذا الشهر فبراير".

وقال ايضا في مؤتمر صحافي "بعد ذلك وضمن مهلة شهر وربما ستة اسابيع، يمكن ان نتوصل إلى اتفاق".

من جهته، قال وزير المال الفرنسي ميشال سابان إن "فرنسا ستواكب وتسهل وتكون حاضرة دائما للوصول إلى مسار لحل يتيح لكل طرف تجاوز ما يواجهه من صعوبات"، موضحا أن من مسؤولية أثينا أن تكون الأيام المقبلة "هادئة إلى أقصى حد". يشار إلى أن حزب سيريزا اليساري بزعامة الكسيس تسيبراس، حقق فوزا كبيرا في الانتخابات التشريعية بفضل الوعد الذي طرحه بإعادة النظر في سياسات التقشف التي فرضتها الجهات الدائنة على اليونان مقابل قروضها.

محت كل خسائر الصباح واتجهت للصعود

أسعار النفط تعود للارتفاع بقوة و«برنت» يلامس 55 دولاراً

سنغافورة - «وكالات»: شهدت أسعار النفط أمس حركة مفاجئة للأسعار، حيث محت كافة خسائر الصباح واتجهت للارتفاع، ليلامس خام برنت حاجز ال 55 دولاراً.

وكانت أسعار النفط الخام قد هبطت أمس الأول بعد أن دعت اتحادات عمالية أميركية إلى إضراب في عدد من مصافي النفط، مما أدى إلى تقليص بعض المكاسب التي تم تحقيقها أواخر الأسبوع الماضي عندما ارتفعت أسعار النفط أكثر من 8% بسبب هبوط حاد في عمليات التنقيب بالولايات المتحدة.

وبلغت التعاقدات الآجلة لخام برنت 51.60 دولار للبرميل عند الساعة 0440 بتوقيت غرينتش بتراجع 1.39 دولار، في حين سجلت التعاقدات الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 46.96 دولار بتراجع 1.28 دولار للبرميل. وعلى الرغم من أن الهبوط المحتمل في إنتاج النفط الأميركي قد يرفع الأسواق على المدى المتوسط قال محللون إن تراجع الأسعار اليوم الاثنين كان نتيجة لعملية جني أرباح في أعقاب المكاسب التي حدثت الأسبوع الماضي، إضافة إلى زيادة إنتاج أوبك الذي عوض تراجع عمليات التنقيب في الولايات المتحدة.

وفتحت الأسواق الآسيوية أيضا على أنباء إضراب في المصافي الأميركية، مما قد يحد من الطلب على النفط الخام في الأيام المقبلة.

ودعا اتحاد العاملين في الصلب بالولايات المتحدة إلى إضراب في تسع مصاف أميركية الأحد من أجل التوصل إلى اتفاق جديد يشمل العمال في 63 مصفاة، تمثل ثلثي طاقة المصافي الأميركية، وذلك حسب ما ذكر مصدر مطلع على خطط الاتحاد. وسيكون هذا أول إضراب دعما للتوصل لاتفاق عام منذ عام 1980.

هل بدأ النفط حركة الصعود مجددا ؟!